واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات

أ. فيلالي ابتسام
جامعة 20 أوت 55 سكيكدة
مسجلة في الدكتوراه بجامعة أم البواقي

د. عياش زبير
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
zoubeirayache@yahoo.f

الملخص.
يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يُعوّل عليها في تنمية البلدان خاصة النامية منها، وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام، زيادة الصادرات، المساهمة في التشغيل ...إلخ. وبالنسبة للجزائر، فقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تبيان أهم المجهودات التي تقدمها السلطات الحكومية و كذا الأهداف التي تصبو إليها من أجل النهوض بهذا القطاع ، و كذا إبراز النتائج المترتبة عن ذلك خاصة خلال المخطط الخماسي للتنمية (2010 -2014) و هذا من أجل معرفة مدى انسجام و تكيف هذه المؤسسات مع السياسات التنموية المنتهجة بالإضافة إلى طرح بعض المتقرحات تجعل هذا القطاع يكون أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

Résumé :
Le secteur des petites et moyennes entreprises est l'un des piliers du développement en particulier ceux en sous-développement, car il contribue à la création de richesse et d'élever le produit intérieur brut, l'augmentation des exportations, ce qui contribue à l'exploitation ... etc.
Pour l'Algérie, on a essayé à travers cette recherche d'identifier les efforts les plus importants déployés par les autorités gouvernementales et ainsi que les objectifs de l'ordre à l'avancement de ce secteur, et tout en soulignant les résultats en particulier au cours du plan quinquennal de développement (2010 -2014) afin de connaitre le degré d'adaptation de ces entreprises aux politiques de développement du pays , en plus soustraire quelque suggestions qui rendra ce secteur un des alternatives de développement de l'économie algérienne en dehors des hydrocarbures .

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في صناعة التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ،فقد أولته الجزائر اهتماما بالغا، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات والتي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، وهذا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، يتبعها إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994 وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه ، جديد وبديل، كونها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية :النمو وتوفيرها لمناصب الشغل، وجلب الثروة، والسؤال المطروح هنا : " **إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة أن تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ؟ و ما هي المجهودات المسخرة لذلك خلال الفترة 2010-2014 ؟**

فرضية البحث : إن بلورة ركائز إستراتيجية ملائمة و متكاملة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة القائمة على الإمكانيات الاقتصادية هي المنهجية السليمة لضمان نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

أهمية البحث:

يستلهم هذا البحث أهميته من خلال حداثة المشكلة المعالجة والمرتبطة بعملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تبرز ضرورة رسم معالم إستراتيجية واضحة يحدد فيها الدور المنوط لهذه المؤسسات بما يسمح بتعظيم مكاسب التوجه نحو الأسواق الدولية و تقليص التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014؛

-البحث في طبيعة الجهود التي تعمل السلطات على تجسيدها من أجل تسريع وتيرة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛

- الوقوف على إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قصد تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

و سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: جهود الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإشارة إلى الفترة 2010-2014.

المبحث الثالث : دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات (2010-2014)

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1 ـ1 **تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**[1] لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي ، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد7 ،6، 5 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها :

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار ،أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية ".

1 ـ2 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✓ **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للفرد**

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للفرد في أن إنشاءها يسمح له بإشباع مختلف الحاجات التي لديه، ولأن لكل شخص حاجات يرغب في إشباعها تختلف من حيث طبيعتها ودرجة إلحاحها حسب طبيعة الشخص والمحيط الذي يوجد فيه، فهذه الحاجات تحكمها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يبرر الاختلاف في سلوكيات الأفراد في البحث عن كيفية إشباعها، تترجم هذه السلوكيات في الأهداف التي يرغب في تحقيقها والأفعال التي يقوم بها ، ومن بينها لجوء الشخص بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص إلى إنشاء مؤسسة[2].

✓ **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الكلي:**

- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى.
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ؛
- ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام، فالفرد منتج كما هو مستهلك في المشروعات الصغيرة ولكنه ليس من الضروري منتج في الوظائف العامة وبنفس الدرجة؛

- تقضي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة [3].

1-3 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية :

- مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمؤشر عدد العاملين، أي أنها تستخدم عدد اً محدود اًمن العاملين لا يفوق 250 عامل و/ أو موظف ،في أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية و القدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيماً بسيطا لا يسمح بتخصص عالٍ ، و قد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تمارس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نشاطاً واحدا، و هذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت، الغلق أو التصفية مقارنة بالأعمال الكبيرة، و تهديد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، و نسبته الأكبر هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في الإبقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته.
- تتردد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوسع ماليا، على عكس المؤسسة الكبيرة التي ترى أن التوسع هو هدف إيجابي تسعى لتحقيقه.
- قدرة محدودة على الإنتاج للتخزين نظر اً لضعف الموارد المالية و عدم التحكم في السوق[4] .

المبحث الثاني: جهود الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومن أهمها:

2-1 الجهات الحكومية القائمة على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✓ **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار**

لقد أنشأت الجزائر اعتبارًا من سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994 ، في فترةٍ كانت تعرف فيها الجزائر إصلاحاتٍ وتحولاتٍ اقتصادية عميقة في اتجاه السوق؛ وذلك من المؤرخ – أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توسعت صلاحياتها طبقًا للمرسوم190- 2000، المؤرخ في 11جويلية سنة 2000 [5].

و تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 تحت اسم "وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار".

و لقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا : المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية...[6].

- **ثانيا: المشاتل وحاضنات الأعمال:**

تم إنشاء حاضنة للأعمال بموجب المرسوم رقم 03-78 من 25فيفري 2003. وحاضنة الأعمال مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري "EPIC" و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و هي بمثابة هيئات استقبال و احتضان للمؤسسات التي تتلقى التدريب الخاص لفترة محدودة من الزمن [7].

ثالثا: مراكز التسهيل:

مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت بموجب الأمر 03-78 بتاريخ 25 فيفري 2003 و هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تعمل على إعلام و توجيه و مرافقة أصحاب المشاريع لنضوج مشاريعهم و مرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم بصفة رسمية[8] .

2 2 الهيئات الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : نذكر منها

- ✓ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME**

هي أداة حكومية تعمل على تنفيذ سياسة وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 مايو 2005 تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار[9]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 - 14المؤرخ في 22 جانفي 2004 . تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة[10] .

- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :**

نشأت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بشكلين من الاستثمار، إما إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة

رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل و الضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية عبر الوطن[11] .

- ✓ **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR**

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[12] .

2-3 إجراءات الدعم الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

التوسع الذي عرفه القطاع الخاص بالجزائر خلال العشريتين الأخيرتين يعد واحد من مظاهر التحول في وجهة الاقتصاد الجزائري. حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / الصناعية في الجزائر بـ 747934 مؤسسة نهاية السداسي الأول لسنة 2013 و تشغل حوالي 1915495 عامل، مقابل حوالي 180000 مؤسسة سنة 2001.

و من أجل ترقية هذا القطاع الذي يشكل أولوية و خلاق للنمو و القيمة المضافة تم تطبيق قانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001 و الذي يرتكز على محورين أساسيين:

- تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.
- آليات الدعم و المساهمة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[13] .
- وتزامنا مع تطبيق برنامج الخطة الإنمائية للفترة الممتدة 2010-2014 عرف الاتجاه نحو تحسن مناخ الاستثمار لصالح المقاولين و الشغل حركية، و ذلك بالنظر إلى القرارات المهمة المتخذة من طرف مجلس الوزراء فيما يخص : العقار الصناعي، تمويل الاستثمار و تخفيف الأعباء على أرباب العمل

حيث تميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم و المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مستفيدا من الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011، و الذي يهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات و ديناميكية الاستثمار. تسمح هذه الإجراءات بتجديد الثقة لحاملي المشاريع و تعزيز النشاطات بفضل التسهيلات المقدمة[14].

إن تأهيل المؤسسات تعد سياسة ضرورية لإستراتيجية دفع و تطوير الصناعة التي أطلقتها السلطات العمومية حيث تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار يهدف بصفة عامة لتأهيل 20000 مؤسسة تابعة لمختلف القطاعات وذلك خلال الخطة الإنمائية الخماسية 2010-2014 لقد تم إسناد أداة تأهيل هذا البرنامج إلى **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME** و فروعها الجهوية .

إن المجلس الوطني للتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار انجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات[15].

لقد وضعت الدولة الإمكانيات المالية و القانونية بغرض مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جعلها أكثر تنافسية و قادرة على خلق الثروة و مناصب الشغل، و كذا تمكينها من فرض منتجاتها عبر الأسواق الوطنية والدولية 360.000مليار دينار تم وضعها تحت خدمة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار البرنامج الوطني لإعادة الهيكلة. [16].

إن الإجراءات الجديدة المتخذة جاءت لتدعيم التسهيلات المتوفرة لصالح مختلف شرائح المستثمرين، وفي هذا السياق يمكن ذكر التسهيلات الآتية على سبيل المثال:

- تخصيص حصة من العروض الخاصة بالصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة لإنشاء مشاريع الدولة
- تم خفض المساهمات الشخصية في تمويل الاستثمارات المصغرة بنسبة 1 بالمائة من تكلفة المشروع
- إدراج الإعفاء والتخفيض الجباية لصالح مختلف فروع الاقتصاد المنتج

إن هذه الإجراءات قد بدأت تعطي النتائج المنتظرة خصوصا عن طريق التفعيل الموجه لخلق مؤسسات جديدة[17] .

- **أهداف المخطط الخماسي للفترة 2010-2014 على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

1 - خلق 200000 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة بحلول سنة 2014 و خلق ما يزيد عن 1500000 منصب عمل، حيث تشير الإحصائيات أن تطور وتيرة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل سنة قدرت بحوالي 25000 مؤسسة حيث بلغت نهاية السداسي الأول لسنة 2010 بـ 607297 مؤسسة التي أدت إلى خلق 1،6 مليون منصب عمل.

2 - انجاز 17 مركزا للتسهيلات و 12 مشتلة للمؤسسات

3 - تعزيز برامج ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع زيادة في المبالغ ومنح ضمان الدولة لتلك التي قدمها صندوق ضمان قروض الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)

4 - إطلاق و تنفيذ آليات تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل التأجير ورأس المال الاستثماري

5 - اعتماد الحكومة برنامج وطني نوعي لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تستهدف 20000 مستفيد خلال خمس سنوات.[18]

المبحث الثالث : دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2014

لتقييم المجهودات المبذولة من قبل السلطات الحكومية من أجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات، سنقوم بدراسة حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأثيرها على العمالة خلال هذه الفترة.

3 1حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2010-2014

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك خاصة في الآونة الأخيرة، و بالنظر إلى الإصلاحات و البرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في ديموغرافيا هذا النوع من المؤسسات، وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية .

انطلاقا من الجدول (1) في الملحق أسفله، عرفت عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال هذا الفترة زيادة نسبية حيث انتقلت من 619072 مؤسسة نهاية سنة 2010 (منها 42664 مؤسسة جديدة) إلى 659309 مؤسسة سنة 2011 (منها 44390مؤسسة جديدة) أي بزيادة قدرت بـ 6.5٪، أما سنة 2012 فقد سجل 711832 مؤسسة (منها 55144 مؤسسة جديدة) أي بزيادة قدرت بـ 7.97 ٪ و ذلك نتيجة التحفيزات و التسهيلات التي شهدها القطاع خاصة بعد اجتماع مجلس الوزراء لسنة 2011 (الذي تم التطرق إليه سالفا) ،كما يبين الجدول ارتفاع مستمر في وتيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص من سنة لأخرى و سيطرته على مجمل تعداد هذه الأخيرة بمعدل يقارب 78 ٪ ، في حين تأتي النشاطات الحرفية في المركز الثاني بنسبة تقدر بحوالي 22 ٪، أما القطاع العمومي فقد شهد معدلات نمو سالبة مما يعكس انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة له ، و ذلك نتيجة سياسة الدولة المنتهجة فيما تعلق بعمليات الخوصصة و كذا فتح المجال أمام القطاع الخاص .

نستخلص من هذه الملاحظة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شهدت تطورا و بقيت محافظة عليه، خاصة فيما تعلق بالمؤسسات الخاصة و بالتحديد ذات الطابع المعنوي حيث قدرت نسبته في كل سنة بحوالي 60 ٪ ، لكن و بالرغم من النتائج الايجابية التي سجلها القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكل مكوناتها فان نسب التطور الذي عرفها هذا الأخير و التي قدرت بحوالي 7 ٪ تبقى ضئيلة و لا تتناسب مع المجهودات التي تعمل الدولة على توفيرها من خلال المساعدات المتمثلة في المساعدات التمويلية و الجبائية و كذا إصلاحات في مختلف الجوانب الإدارية و الهيكلية .

3 2مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات:

سنحاول من خلال هذه النقطة معرفة إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشجيع التصدير خارج المحروقات، من خلال إبراز واقع التصدير في الجزائر و كذا التنوع السلعي للصادرات.

- **واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر:**

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم (2) الموضح في الملحق أسفله .

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2) الموضح غب الملحق أسفله، نلاحظ أن المحروقات شكلت الحصة الرئيسية للصادرات طول فترة الدراسة (2010-2014) بمعدل قدره 96.85٪ من الحجم الإجمالي للصادرات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات و بالرغم من تزايد نسبتها من سنة لأخرى إلا أنها تبقى ضئيلة جدا فلم تتعدى 4.5٪ حيث تراوحت نسبتها ما بين 2.68٪ و 4.11٪ .

حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات ارتفاع بنسبة حوالي 5٪ سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012، و تظل دوما هامشية بنسبة 3.29٪ سنة 2013 من النسبة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.16 مليار دولار.

تتكون الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، المعدات الصناعية و المنتجات الفلاحية)

بالنظر إلى التنوع السلعي للصادرات الجزائرية و مع الأخذ في الحسبان توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية و الزراعة انظر الشكل رقم 1 (في الملحق أسفله) اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية .

3 3مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في خلق مناصب العمل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة و في الكثير من الدول النامية ،وفي الجزائر شهدت هذه المؤسسات تزايدا مستمر في عددها من سنة إلى أخرى ، سنحاول من خلال الجدول (3) الموضح في الملحق أسفله معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في توفير مناصب العمل

انطلاقا من الجدول يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تزايد مناصب العمل بالتوازي مع الزيادة في عددها و الذي استحوذ على حوالي 97٪ من إجمالي اليد العاملة ذلك مقارنة مع ما يحققه القطاع العام،حيث نلاحظ انخفاض من سنة إلى أخرى بحوالي 1.3٪، فيما يخص القطاع الخاص فقد شهد نسب نمو من سنة إلى أخرى، حيث قدر معدل نمو العمالة خلال الفترة 2010-2011 بـ 6.28 ٪، أما معدل النمو للفترة 2011-2012 فقد قدر بـ 7.44٪ و قد تم خلق 68621 منصب عمل خلال السداسي الأول لسنة 2013

الملاحظ أن وتيرة نمو العمالة من سنة إلى أخرى ضئيلة جدا مقارنة مع جهود الدولة المتراكمة و الأهداف المسطرة (خلق 1500000 منصب عمل بحلول سنة 2014) و ذلك نتيجة العمالة غير المصرح بها من طرف القطاع الخاص و التي تعتبر من أهم معوقات السياسة التنموية المنتهجة .

الخاتمة

إن الهدف الأبرز لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في تعزيز النتائج المحققة عبر توسيع شبكة آليات المرافقة (مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات)، بالإضافة إلى إنشاء آليات جديدة لمرافقة الدولة في تطوير القدرات الوطنية لتنافسية المؤسسات، كما تهدف إلى تكثيف نسيج هذه المؤسسات و تنويعه أيضا تحسين مساهمتها في خلق الثروة و مناصب الشغل، كذلك اعتماد تدابير جبائية و شبه جبائية، دعم المؤسسات للحصول على الصفقات العمومية لتشجيعها على القيام بعمليات التصدير و الابتكار. لكن و بالرغم من هذه الجهود فإننا نلاحظ من خلال تحليل النتائج أن هناك مجموعة من النقائص و بالتالي لا يكفي الاعتماد على إستراتيجية قائمة على إمكانيات اقتصادية فقط .

و لهذا سنقدم بعض التوصيات للنهوض أكثر بهذا القطاع أهمها :

- القضاء على البيروقراطية و العمل على المعالجة العادلة بين المؤسسات العمومية و الخاصة.
- لا بد من وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، و من الضروري أن تتبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم و مبنية على منهج واضح و موجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي و الدولي.
- من أجل تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يكفي إصدار قانون خاص بها أو قانون استثمار يمنح التحفيزات و الإعفاءات – أي الاهتمام بالجانب الاقتصادي و المالي فحسب– ذلك أن الاستثمار يرتبط قبل كل شيء بالاهتمام بالعنصر البشري كمورد استثماري إنتاجي و كذا تحسين مناخ الاستثمار ثم يأتي توفير الدعم و ضرورة متابعة و مراقبة هذه المشروعات.
- عدم تركيز الاستثمارات على فروع النشاطات الاقتصادية المهيمنة و إنما العمل على توسيع قاعدة مساهمة و تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة داخل المجال الاقتصادي عن طريق انجاز استثمارات جديدة و مكثفة على مستوى جميع النشاطات الاقتصادية .
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار و الإبداعات التكنولوجية و إيجاد الحلول التي تناسب مشاكلها بالأخص التسويقية منها على المستوى الوطني أو الدولي.

التهميش

1 - القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة (4)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001، ص 5.

2 - لزهر العابد ، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 30-33 .

3 -علي عبد الله العرادي ، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسات و قوانين) غير منشور ، 2012 ، ص 40 .

4 -سليمان ناصر ، عواطف محسن ، مداخلة بعنوان : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول ، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر 2014 ، ص ص 4-5 .

5 -عبد الله بلوناس ، داود إبراهيم ، بحث حول دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة الجزائر و فرنسا – غير منشورة ، ص 5 .

6 -شعيب أتشي ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 83 .

7- Fichier intégral de mise à niveau des pme, p 6 sur le site : www.mipi.dz

8- Fichier intégral de mise à niveau des pme, p 5 sur le site : www.mipi.dz

9- www.mdipi.gov.dz/?l-agence-national-de

10- www.angem.dz

11 - سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص ص 16-17

12- www.fgar.dz

13- Guide Investir en Algérie 2015, 11eme édition, p 39.

14- Bulletin d'information statistique de la pme, données 2011, n°20, p 4. sur le site : www.mipmepi.gov.dz

15- Industrie Algérie ; revue du ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, publication n°03, 2012, p 36.

16- Industrie Algérie, publication n°03, opt cit p 52.

17- Bulletin d'information statistique de la pme, données 2010, n°18, p14. sur le site : www.mipmepi.gov.dz

18- Industrie Algérie ; revue du ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, publication n°01, 2011.p 19.

الملاحق

جدول (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

السنوات / المؤسسات	2010 العدد	2011	نسبة التطور ٪	2012	نسبة التطور ٪	نهاية السداسي الأول 2013	نسبة التطور ٪
مؤ ص و م خاصة							
أشخاص معنوية	369319	391761	٪6،08	420117	٪7,24	441964	٪5،20
أشخاص طبيعية	113573	120095	٪5،74	130394	٪8,58	136622	٪4،78
أنشطة حرفية	135623	146881	٪8،31	160764	٪9,45	168801	٪6،16
المجموع الفرعي	**618515**	**658737**	**٪6،5**	**711275**	**٪7,98**	**747387**	**٪5،07**
مؤ ص و م عامة	557	572	٪2،69	557	٪2,62	547	٪-1،8
المجموع العام	**619072**	**659309**	**٪6،5**	**711832**	**٪7،97**	**747934**	**٪5،07**

جدول 2:الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الصادرات خارج المحروقات	1526	2.68	2062	2.8	2062	2.8	2165	3.2	2582	4.11
صادرات المحروقات	55527	97.32	71427	97.19	69804	97.13	63752	96.71	60304	95.89
المجموع	57053	100	73484	100	71866	100	65917	100	62886	100

المصدر : www.andi.dz/index.php/ar/statistique

شكل 1 : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة 2010-2014

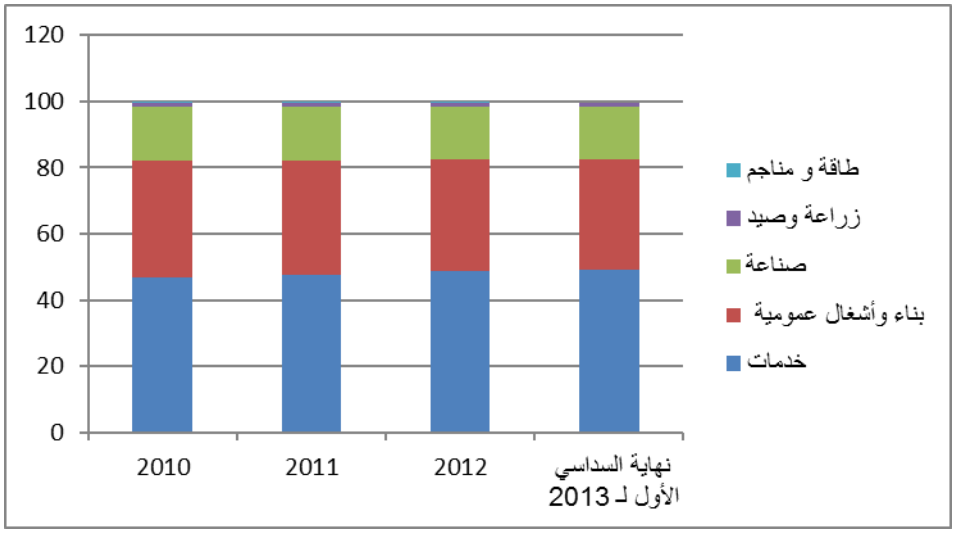

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

جدول 3: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في خلق مناصب العمل

السنوات / المؤسسات	2010	2011	2012	نهاية السداسي الأول لـ 2013
مؤ ص و م خاصة	1577030	1676111	1800742	1869363
مؤ عامة	48656	48086	47375	46132
المجموع	1625686	1724197	1848117	1915495

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات إحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار